

فعل الكلام من خلال كتاب المعني في أبواب التوحيد

للقاضي عبد الجبار (320 - 415 هـ)

بقلم الطاهر المظفر

من المسائل التي اختلفت فيها الفرق الإسلامية مسألة خلق الأفعال فقد قال جهم (1) وأتباعه إن أفعال العباد مخلوقة لله وقال الأشاعرة إن الله يخلق أفعال العباد وهؤلاء يكتسبونها وقال المعتزلة إن العبد يخلق أفعاله . وقد درس القاضي عبد الجبار موضوع الفعل بصفة عامة في أجزاء متعددة من كتابه المعني وهو يريد بذلك أن يبين أن الانسان مخير وأنه مسؤول عن أعماله كما درس موضوع الكلام بصفة خاصة في مواضع متعددة من كتابه ولا سيما في الجزء السابع منه . وقد اهتم بالكلام هذا الاهتمام نظرا لاتصاله بموضوع دقيق هو موضوع خلق القرآن الذي كان من أهم ما اشتدّ حوله الخلاف بين الفرق الإسلامية . فما هي نظرية الكلام عند القاضي وما هو مذهبه فيما يخصّ

(1) جهم بن صفوان (ت 128 هـ/746 م)

القرآن ؟ وللإجابة عن هذين السؤالين ينبغي التذكير بنظريات الفعل . ولكني في هذا البحث سوف أقتصر على التذكير بالنظريات التي تسمح بتوضيح آرائه في الكلام .

إن الإنسان عندما ينظر في أعماق نفسه يدرك أن أكثر تصرفاته تقع بحسب قصده ودواعيه وتنتفي بحسب الكراهة مع السلامة وارتفاع الموانع (2) فهو يشعر بأن هناك علاقة بين قصده ودواعيه وبين أفعاله . فإذا أراد أن يفعل شيئا ولم يمنعه مانع فإنه يفعلهُ فهو مخيرٌ في أن يتحرك أو يتكلم أو أن يترك ذلك . فالكلام والحركة هما إذن من فعله . أما الدواعي التي تدفعه إلى إحداث الفعل فهي ما يكون عليه من علم وظن واعتقاد (3) . فإذا علم العبد أو ظن أنه يجد نفعاً في شيء أحدثه . وهو يفعل دائماً لغاية ويختار فعله إذا علم فيه نفعاً أو دفع ضرر . وهو لا يفعل القبيح إذا علم بقبحه ولا يجوز أن يختاره إذا كان في غنى عنه (4) فعندما يعلم الإنسان أنه قادر على تحقيق غاية بالصدق وأنه في غنى عن الكذب فهو لا يفعل الكذب ، والله تعالى أيضاً لا يجوز أن يفعل القبيح لكونه عالماً بقبحه وبأنه غني عنه (5) .

إلى جانب هذه الأفعال التي يختارها الإنسان نجد أفعالا اضطرارية بمعنى أنها تحدث دون اختيار منه (مثل طال واحمر . . .)

على أن الإنسان مخيرٌ في أغلب تصرفاته لأنها تقع بحسب قصده ودواعيه ولأنه مكلف وسوف يحاسب عنها . فلا بدّ إذن من أن يكون حراً في أعماله .

(2) المغني : ج 9 ص 15

(3) المغني : ج 6 الارادة ص 188

(4) المغني : ج 9 ص 18

(5) المغني : ج 8 ص 16

لكن الدواعي لا تكفي لجعل الإنسان يحدث الفعل . فالساهي والنائم يفعلان رغم أنه ليست لهما قصود ولا دواع فالقدرة هي التي تصح وجود الفعل . فالنائم قادر على الفعل كما لو كان غير نائم . على أن قدرة العبد محدودة . والأفعال التي يحدثها هي جزء أو بعض أجزاء من الفعل . فعندما نحمل شيئاً فحملنا له هو جزء من الحمل . وعندما يحمل شخصان شيئاً معاً فما يفعله أحدهما هو جزء من هذا الفعل المشترك ويمكن جمع الأجزاء للتمكن من حمل الأشياء الثقيلة (6) ولكن العبد قادر بقدرة فهو يستطيع أن يحدث بعض الأفعال وهو عاجز عن أحداث البعض الآخر . فهناك أفعال مقدورة له مثل الكلام والركوع الخ وهناك أفعال غير مقدورة له مثل حمل الجبال أو خلق الأجسام والألوان . وبصفة عامة فإن الأعراض مقدورة للعبد . أما الجواهر والأجسام والألوان فهي لا تصح إلا لله تعالى القادر لذاته . وتنقسم الأفعال المقدورة للإنسان إلى قسمين :

- أفعال القلوب : مثل الإرادة والاعتقاد وأصداده . . الخ

- أفعال الجوارح : وعددها خمسة وهي :

- * الاعتمادات : إن اعتماد اللسان مثلاً على جزء من الفم ومصاكنه له يولدان الكلام . وكذلك عندما ندفع حجرة فهي تتحرك .
- * الأكوان : وهي الحركات والسكون والاجتماع والافتراق .
- * التأليفات : وهي الأعمال التي تتولد عن المجاورة بين أفعال يقوم بها الانسان في محل قدرته والأفعال التي تتولد عنها في غير محل قدرته (مثال : تحرك الحجر عندما يدفعه الانسان)

* الأصوات

* الآلام

هذه هي أجناس الأفعال المقدورة للعبد . فعلى أي وجه يحدثها ؟
تنقسم الأفعال من هذه الناحية إلى قسمين :

- (أ) الأفعال المبتدأة : وهي التي تحصل بدون سبب ومنها :
- الفعل المباشر وهو الذي يحدثه الفاعل في حيّزه (جسمه أو محل قدرته) مثل الحركات التي تحصل في أعضائه والإرادة الموجودة في القلب .
 - الفعل المخترع : وهو يقع خارج حيّز الفاعل . وهذا النوع خاص بالله تعالى ؛ إلا أنّ العبد لا يمكن له أن يحدث فعلا خارج حيّزه إلا بسبب .
- (ب) الفعل المولّد : وهو يحصل بسبب وهو محلّ خارج حيّز الفاعل فعندما ندفع حجرة تحصل فيها حركة فالحركة متولّدة عن اعتمادنا وهي تقع خارج جسمنا .

على أن من الأفعال ما يمكن للعبد أن يحدثه مبتدأ أو مولدا مثل الاعتمادات والأكوان . وهناك أفعال لا تكون إلا مولدة مثل الآلام والأصوات فالألم يتولد عن كونٍ وهو هنا الافتراق (افتراق اللحم عندما يتقطع ويسميه المعتزلة الوها) أما الصوت فهو يتولد عن الاعتماد والمصاكة .

وسواء كان الفعل مولدا أو مبتدأ فهو حادث من جهة الذي يكسبه هذه الصفة . وقد تحدّث المعتزلة عن ذات الفعل وصفاته . فصالح قُبّة وهو أحد رجال هذه الفرقة (7) يقول متحدّثا عن الأفعال ، إنها مخلوقة لله بمعنى أنه خلق أسماءها لا أنه أحدث عينها (8) والقاضي عبد الجبار يتحدث أحيانا عن

(7) معتزلي من الطبقة السابعة له كتب كثيرة خالف الجمهور في أمور منها كون المتولدات فعل الله ابتداءً وكون الإدراك معنى . انظر أحمد بن يحيى بن المرتضى كتاب طبقات المعتزلة ، بيروت 1961 ، ص 73 .

(8) المغني : ج 8 ص 43

عين الفعل وأحيانا عن نفس الفعل . وإلى جانب الذات فإن للفعل صفات يمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ - الصفات التي يقع عليها الفعل بالفاعل .

وأولى هذه الصفات هي الحدوث فالإنسان عندما تدعوه الدواعي والقصود إلى فعل وإذا لم يمنعه منه مانع فهو يخرج من العدم ويكسبه صفة الحدوث . فالكلام مثلا حادث من جهة المتكلم . وينجرّ عن ذلك أن الفعل يحتاج في حدوثه إلى الفاعل وأن الفاعل يتقدمه لأنه يختار إيقاعه أو تركه . وبهذا يمكن أن تستدل على وجود الله . فالأجسام في هذا الكون حادثة . فهي تحتاج إذن إلى محدث هو الله عز وجل . والخالق قديم أزليّ متقدم في الوجود على أفعاله التي لا تكون إلا حادثة (9) .

وإذا كان الفعل يحصل على صفة الحدوث بفضل قدرة الفاعل فإنه يحصل على صفات أخرى إذا كان الفاعل يتصف بصفات أخرى زائدة على القدرة . فعندما يكون العبد عالما بالكتابة أو بالكلام يأتي فعله محكما . فالإحكام صفة تتبع الحدوث أي أنّ الفعل لا يكون عليها إلا بعد حدوثه . وقد استنتج المعتزلة من ذلك صفة العلم عند الله . فإننا نلاحظ إحكام الصنعة في هذا الكون ولا يكون هذا الإحكام إلا عن خالق عالم .

ومن ناحية أخرى فإن للإرادة تأثيرا في أفعال العباد . فالكلام لا يكون مفيدا بمجرد إحداث صيغته . فعندما تقول « رأيت زيدا » لا تكون هذه العبارة مفيدة إلا إذا عرفنا زيدا الذي نتحدث عنه ثم إن صيغة الأمر يمكن أن يفهم منها التهديد لا الأمر . وكذلك فإن الكلام يكون خبرا أو أمرا أو نهيا

بالفاعل إلى جانب هذه الصفات نجد صفات أخلاقية يمكن أن يقع عليها الفعل بالفاعل .

1 - فأفعالنا قد تكون حسنة أو قبيحة . ومن القبيح ما تعلق وجه القبح فيه بالفاعل . فإذا أمرنا إنسانا بفعل يعجز عنه ولم نساعدته على إحداثه رغم أنه يمكننا أن نجعله قادرا على ذلك فأمرنا يكون قبيحا . فهذا الفعل صار إذن قبيحا بسبب الفاعل (10) .

2 - ومن القبيح ما يتعلق به أمر آخر يتبعه وجه القبح مثل الكذب فقد يتكلم العبد ويأتي بخبر كاذب . فكلامه يكون خبرا بالفاعل وكون كلامه كذبا يتبع كونه خبرا (11) فللارادة دور في الكلام فهي تؤثر في كون الكذب خبرا لا في كونه كذبا .

كل هذه الصفات من حدوث وإحكام وقبح أو حسن جائزة للفعل حيث أن الفاعل يمكن أن يحدث فعله عليها أولا يحدثه .

ب - الصفات الراجعة إلى الجنس :

إن الأفعال أجناس منها أفعال القلوب وأفعال الجوارح . ومن هذه الاعتمادات والأكوان وغير ذلك . وهي لا تكون على ما هي عليه في جنسها بالفاعل (12) فالأجناس قديمة . فالحركة كانت كونا قبل أن يحدثها الإنسان . وهي مضادة للسكون . فهاتان الصفتان ترجعان إلى جنس الفعل وحالة الفاعل لا تؤثر في كونها كذلك .

(10) المعني : ج 8 ص 271

(11) المعني : ج 8 ص 171

(12) المعني : ج 8 ص 270

وقد قال المعتزلة إنه لا يمكن قلب الأجناس فالله نفسه لا يقدر أن يجعل السواد إلا سوادا ولا يمكن له أن يقلبه إلى حركة . هذه الأجناس قديمة ولها صفاتها قبل أن تحدث . وهذه الصفات واجبة للفعل سواء قصدتها الفاعل أم لا . فهو لا يختارها ومن هذه الصفات :

- كون الفعل مقدورا للعبد او غير مقدور له عند العدم أي قبل ان يحدثه . فالكلام مقدور للإنسان إذا ارتفعت الموانع أو ما يجري مجراها . وهناك أفعال غير مقدورة له وهي مقدورة لله مثل خلق الأجسام والألوان . . .
- كون الأفعال أعراضا . فالكلام عرض وليس بجسم حاجة الفعل إلى المحلّ . إن الفعل يحدث في محلّ . وأفعال العباد كلها في محلّ ووجودها لا في محلّ مستحيل . فالكلام لا يكون إلا في محلّ مبني مثل اللسان واللهة (13) . وكذلك فإن بعض أفعال العبد تحتاج إلى جوارح وآلات مثل اليد واللسان وغيرهما .

- البقاء والعدم . إن بعض الأفعال تبقى بعد حدوثها مثل الألوان (14) وهناك أفعال لا تبقى بل تفتي مثل الإرادة والكلام . فالكلام لا يدرك إلا في وقت واحد . فلو صحّ بقاءه لبقيت « الزاي » و « الياء » إلى وقت وجود « الدال » عندما ننطق بكلمة « زيد » ولو حدث ذلك لكننا نسمع « يزدا » أو « ديزا » عوضا عن « زيد » (15) .

- صفات أخلاقية . يتصف الفعل أحيانا بصفات لا يحصل عليها بالفاعل فالجهل قبيح في حدّ ذاته وكذلك الجهل بالله والظلم والكذب وكلها قبيحة لأمر تختصّ بها .

(13) المغني : ج 7 ص 26

(14) المغني : ج 9 ص 62

(15) المغني : ج 8 ص 287

- كون الفعل معنى أو غير معنى :

قسم المعتزلة الافعال الى قسمين . فمنها ما هو معنى ومنها ما ليس كذلك .

أ - إن الإنسان يعلم باضطرار أنه عندما يكون مريدا أو كارها لشيء يكون على صفة أو حالة تجعله يريد أو يكره وهذه الحالة نعقلها أي أننا ندركها في نفوسنا ونشعر بها باضطرار أي دون اللجوء إلى الاستدلال . لكن العبد لا يبقى دائما على هذه الحالة حيث لا يكون دائما مريدا أو كارها . فلا بد إذن أن يكون هناك سبب لهذه الحالة وهذا السبب « معنى » الإرادة أو الكراهة (16) .

ب - إننا عندما نفعل أفعالا أخرى مثل الحركة والسكون والضرب والكرم لا نعقل لنا حالا تختص بها . فلسنا إذن نتحرك أو نتكلم لمعنى وإنما نحن نفعل الحركة والكلام فقط . وكل ما يعقل من المتكلم أو الضارب هو ما نراه من جهته من الكلام أو الضرب . فليس هناك معنى نسميه ضربا أو كلاما ولا يمكن أن تثبت لهذه الأفعال معنى لأنه لا سبيل إلى معرفته باضطرار أو دليل .

وقد اختلف المعتزلة في خصوص بعض المعاني . فالتمني حسب الشيخ أبي هاشم الجبائي (ت 933/321) معنى في القلب (17) . أما القاضي عبد الجبار فإنه يقول في شأنه « الأظهر أنه ليس معنى . إنما يوصف الحي بأنه يتمنى الشيء إذا اعتقد أنه ينتفع به (18) ويقول أيضا في شأنه هو والندم : فأما التمني والندم فالسمع يدل على أنه قادر على جنسهما إن ثبتا معنى (19) .

(16) المغني : ج 7 ص 15 Théories P 275

(17) المغني : ج 6 الإرادة ص 37

(18) المغني : ج 6 ص 72

(19) المغني : ج 6 العدل والتحويل ص 175

واختلفوا أيضا فيما يخص السهو (20) والشك وإذا اختلف المعتزلة في بعض الأفعال فإنهم أجمعوا على أن الكلام ليس معنى وألحوا على ذلك لما لهذا الموضوع من علاقة بمسألة خلق القرآن . وقد اجتهد القاضي في تفنيد رأي أبي الحسن الأشعري الذي يقول إن الكلام « معنى قائم بالنفس سوى العبارة . والعبارة دلالة عليه من الإنسان » (21) ، فقد بين عبد الجبار أننا لا نعقل معنى في القلب يجعلنا متكلمين أي أننا لا نشعر في نفوسنا بشيء يجعلنا نتكلم كما بين أن ما يتوهمه الخصم من معنى في النفس ليس إلا حديث النفس فقد يحدث الانسان نفسه ببناء دار فيظن أنها مصورة في نفسه ولا يوجب ذلك كون البناء معنى في النفس يطابق البناء نفسه فكذلك القول في الكلام إن الإنسان قد يتفكره ويرتبه في النفس كالبناء وإن لم يكن سوى المسموع (22) .

لكن الخصم لم يقتنع واستدل على وجود هذا المعنى ببعض العبارات فقد يقال « فلان يتكلم » وإن كان ساكتا و « فلان يبتدىء الكلام من غير روية فيجيب القاضي أن هذه العبارات لا تدل على شيء فإنه يقال « فلان يتكلم وإن كان ساكتا بمعنى أنه ممن يوافق الكلام ويصعب عليه إيراد ما في نفسه (23) .

فالكلام إذن حسب المعتزلة ليس معنى : ثم إنه لا يوجب للحكي حالا أي أننا لا نشعر بأننا نختص بحال معينة عندما نكون « متكلمين » فنحن لا نعقل من حالنا إذا تكلمنا أو من حال غيرنا باضطراب إلا الكلام الذي ندركه من ناحية فيه ووقوعه بحسب قصده ودواعيه (24) .

(20) المغني ج 6 العدل والتحرير ص 172

(21) الملل والنحل ج 1 ص 95

(22) المغني : ج 7 ص 16

(23) المغني : ج 7 ص 17

(24) المغني : ج 7 ص 43 - 44

وقد أتى القاضي بنظرية الحال ليوضح العلاقة بين الجوهر والعرض فعندما يوجد العرض (العلم مثلاً) بمحل (زيد) فهو يثبت له صفة «عالم» . ويرى أغلب علماء الكلام أن «عالم» مجرد عبارة تدل على أن العلم قد حلّ في زيد فلا يوجد في الحقيقة إلا زيد وهذا العلم الذي هو فيه . فلا وجود إذن إلا للجواهر والأعراض لكن أبا هاشم الجبائي وهو أستاذ القاضي عبد الجبار يرى أن هناك حقيقة ثالثة هي «الحال» «فعالم» لفظة تدل على شيء حقيقي موجود لا هو زيد ولا هو العلم (25) فالحركة تجعل الجسم متحركاً . والعلم يجعل الإنسان عالماً وكلمة عالم ليست مجرد لفظة بل هي حال تبين العلاقة بين الجوهر والعرض بين الإنسان والعلم (26) والأعراض علل الصفات وهي علل في أن الجواهر يتميز بعضها عن بعض فالبياض والسواد ينتميان إلى نفس الجنس الذي هو اللون . وصفة «أسود» تثبت للجسم حالين . فالسواد من جنس اللون لا من جنس آخر (الحركة مثلاً) ثم إنها تميز الجسم الأسود عن الجسم الأبيض .

وهناك أفعال تثبت لفاعلها حالاً وأخرى لا تثبت له حالاً . ذلك أن الفاعل عندما يحدث فعلاً يحصل على صفة تشتق له من الفعل . وقد قسم القاضي هذه الصفات إلى ثلاثة أقسام :

1 - صفات المحل - 2 - صفات الحي - 3 - صفات الفاعل .

ففي الحالتين الأوليين نرى أن «المعنى» الذي تشتق منه الصفة حال بالموصوف أي أنه كامن فيه . إلا أن الموصوف يختلف . فيمكن أن يكون الموصوف محل المعنى نفسه . فكل ذرة من جسم تحله الحركة يكون متحركاً .

وخلافا لذلك فإن بعض المعاني توجب صفة لجملة الحي رغم أن المعاني لا تحلّ إلا في جزء منه . فالعلم أو القدرة يوجدان في قلب زيد ولكن زيدا كله يتصف بالعلم والقدرة وهذه الصفة هي الحال . أما صفة الفاعل فإنها تضاف إلى الفاعل لأنه يفعل الفعل فقط . فعندما نقول إن زيدا ضارب ومحرك ومتكلم فإننا نضيف إليه فعل الضرب والتحريك والكلام (27) .

هذه هي بعض صفات الفعل والقوانين والأحكام التي يخضع لها وهي تنطبق على الكلام بصفته فعلا . وقد خصص القاضي الجزء السابع من كتابه للحديث عن الفعل بصفة عامة والكلام بصفة خاصة . ونظرا لأهمية الموضوع فقد رسم حدّا لهذا الفعل بينما اكتفى في خصوص بقية الأفعال ببيان علاقتها بالفاعل وإبراز صفاتها ليثبت أن الإنسان هو خالق تصرفاته قال القاضي في حدّ الكلام « إنه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة حصل في حرفين أو حروف فما اختصّ بذلك وجب كونه كلاما وإن كان من جهة التعارف لا يوصف بذلك إلا إذا وقع ممن يفيد أو يصح أن يفيد (لذلك لا يوصف منطق الطير بكونه كلاما) (28) .

هذا هو حدّ كلام الإنسان وتلك هي صفاته . فما هي آراء القاضي فيما يخص كلام الله عزّ وجلّ .

- الله قادر على الكلام :

استدل القاضي على أن الله قادر على الكلام وأن صفة المتكلم تصح له . فهناك صفات يمكن إثباتها للعباد ولا يمكن إثباتها للتقديم منها العبادة والخضوع . فلا يمكن أن يقال إن الله عابد خاضع لأن هاتين الصفتين لا

تدلان على أن الموصوف فعل الخضوع والعبادة فحسب بل تجوزان التغيير عليه وحلول الأعراض فيه . فهما تقتضيان القيام بحركات تتنافى والذات الإلهية مثل الانحناء (29) . وهناك صفات يمكن إثباتها للعبد والخالق فالكلام مثلا لا يفيد إلا الفعلية . فيصح إذن أن يكون الله قادرا على الكلام .

ثم إن الله قادر على أجناس الاعتمادات والمصاكات . فلا بد إذن أن يكون قادرا على الكلام . لأنه قادر على سببه . ومما يثبت ذلك أن الله قادر لنفسه . فإذا كان العبد قادرا بقدرة يحدثها الله فيه فإنه لا يجدر أن يقصر حال القديم سبحانه على حال العبد في الكلام . وإذا كان الإنسان لا يقدر إلا على جزء من الكلام في الوقت الواحد فإن الله يجب أن يقدر على ما لا نهاية له من الكلام (30) .

- ليس الله متكلماً لنفسه :

وإذا كان الله متكلماً فهو يفعل الكلام فحسب وهذا الفعل لا يوجب له حالا يبين بها من غيره . فالله ليس متكلماً لنفسه لأننا لم نعقل مثل هذه الصفة في الشاهد ولم نتوصل إليها بدليل . فالإنسان ليست له حال يوصف بها عندما يتكلم . وإن ما ندركه هو أنه يفعل الكلام فحسب . ومن هذه الناحية فإن صفة الكلام تخالف صفات أخرى مثل القدرة والعلم . فالإنسان يصير متكلماً إذا فعل الكلام فقط وكذلك الشأن فيما يخص الله تعالى فإنه ليس متكلماً لنفسه (31) ولو كان الله متكلماً لنفسه لوجب أن يكون متكلماً بسائر أقسام

Théories P.285 (29)

(30) المغني ج 7 ص 55

(31) المغني : ج 7 ص 62

فعل الكلام من خلال كتاب الأغاني في أبواب التوحيد للقاضي عبد الجبار 65

الكلام وضروبه وأن يصدر عنه الكذب والصدق والأمر بالقبيح الخ . . . وهذا القول يؤدي إلى الخروج عن الدين . ولو صحّت عنه هذه الأفعال لما وثق الإنسان بكتاب ولا شرع (32) .

فالله إذن ليس متكلماً لنفسه كما أنه قادر لنفسه بقدرة قديمة هي ذاته . ولو كان كذلك لوجب أن نقول إنه متكلم فيما لم يزل ونحن نعرف أن الله لا يفعل شيئاً إلا لغاية بل إنه لا يفعل شيئاً إلا ليفيد به . فكون الله متكلماً في الأزل دون أن يفيد العباد يثبت له النقص وهذا لا يجوز في حقه تعالى (33) .
فالله إذن متكلم لأنه يفعل الكلام لا لأنه متكلم لنفسه ولا لأن له حالاً يمكن إثباته عليها .

- جنس كلامه :

نظر القاضي في هذا الموضوع واعتمد في ذلك على مبدئين أساسيين :
1) أن الله تعالى يخالف الفاعلين من العباد في صفاتهم وأفعالهم فهو فاعل لنفسه بينما العبد يفعل بقدرة ويستعين بالآلة وبالسبب الخ . . . فالله محسن متفضّل ولكنه يخالف المنعمين والمحسنين من العباد (34) وهو ينفرد ببعض الأفعال فهو يفعل الجواهر والحياة والألوان بينما العبد لا يفعل إلا الأعراض .

2) أن الأعراض التي يفعلها الله لا تخالف أفعالنا (35) . فالكلام هو ما نسمعه من حروف وأصوات منتظمة . ولسنا نعرف جنساً آخر غير هذا

(32) المغني : ج 7 ص 64 - 65

(33) المغني : ج 7 ص 33

(34) المغني : ج 7 ص 96

(35) المغني : ج 7 ص 96

المعقول فلا يمكن القول إنه تعالى يتكلم بكلام مخالف لجنس ما نعرفه ونعقله كما أنه لا يحدث حركات تخالف ما نعرف ونشاهد .

والشاهد من أفعالنا يدل على الغائب من أفعال الله . فقد أثبتت تصرفاتنا أنه لا بد لها من فاعل . فكل حادث إذن يحتاج إلى محدث والأجسام في هذا الكون حادثة فلا بد لها من محدث وهذا المحدث هو الله تعالى . ثم إن إحكام أفعالنا دل على أننا نتصف بالعلم وكذلك يمكن الاستدلال بإحكام الصنعة في الكون على علم الله الخ . . .

وهكذا يمكن بفضل ما نلاحظه في الشاهد أن نثبت لله أحوالا معقولة مثل القدرة والعلم وأن ننفي عنه أحوالا غير معقولة فليس معقولا إذن أن نثبت له كلاما ليس بحروف ولا أصوات (36) فكلام الله إذن من جنس كلامنا . وهذا يبطل قول من قال إن كلامه يبقى وإنه يوجد في أماكن خلافا لكلامنا . وذلك أن الصفات التي ترجع لجنس الكلام لا تختلف باختلاف الفاعلين فهي واحدة في الشاهد والغائب فلو كان كلام الله باقيا لوجب أن يكون كلامنا أيضا باقيا وهذا مستحيل (37) .

- السبيل إلى معرفة كلام الله تعالى

إن مبدأ تماثل الأفعال في الشاهد والغائب يجعلنا أمام مشكل عويص ذلك أن كل ما يقدر العباد على مثله فوجود جنسه من جهة الله تعالى لا يدل على أنه من فعله لأنه يجوز أن يكون من فعل العبد . فما هي السبل إذن لمعرفة كلام الله . إن الله قد انفرد بخلق الأجسام والألوان أما الكلام فانه يصح من العبد ومن الله . ولم يتردد خصوم المعتزلة عن إلقاء هذا السؤال « ما السبيل

(36) المغني : ج 7 ص 97 - 98

(37) المغني : ج 8 ص 287 وج 7 ص 206

إلى معرفة حصول الكلام من جهته ولا شيء من الكلام يسمع إلا ويجوز كونه من فعل غيره لأنه مقدور للعباد (38) . وكان لا بد للمعتزلة أن يجيبوا عن السؤال وكان من الضروري أن يبينوا أن كلام الله يقع على وجه لا يصح أن يقع عليه من العباد (39) .

وقد استدلوا على ذلك ببلاغة القرآن وإعجازه . فإننا لا نعلم الكلام كلام الله سبحانه بأن نسمعه فقط . وإنما يثبت ذلك إذا حصل معجزا ودل على صدق الرسول . وقد ثبت أنه لم يقدر أحد على بلوغ درجة بلاغته . فالعرب هم أصل البلاغة . ولكنهم لم يبلغوا من العلم بالكلام إلا القدر الذي لا يبلغ حد القرآن في البلاغة (40) . فالقرآن قد وجد على وجه لا يصح أن يفعله سوى الله .

- حقيقة كلام الله

لقد أجمعت الأمة على أن القرآن هو كلام الله . لكن الخلاف يتعلق بحقيقته . فهل ما نسمعه هو نفسه كلام الله أم هو حكاية له قال أبو علي الجبائي (ت 303 هـ/ 915 - 916) فيمن يقرأ القرآن : « إن ما نسمعه منه هو كلام الله في الحقيقة » فكلامه هو الموجود في الحقيقة فالعبد منا عندما يقرأ كلام عبد آخر فإن المقروء يبقى كلام غيره فالحكاية هي المحكي إذن . ويجوز أبو علي بقاء كلام الله كما يجوز وجوده في أماكن كثيرة . وقد استدل على ذلك « بأن القارئ » لكلام غيره لو كان ذلك فعلة لأمكنه أن يأتي بمثله » . لكن الإنسان لا يقدر على أن يأتي بمثله . وهذا يبين حسب رأيه أن ما نسمعه من القارئ للقرآن هو كلام الله أوجده القارئ مع صوته .

(38) المغني : ج 7 ص 58

(39) المغني : ج 7 ص 180

(40) المغني : ج 7 ص 180

وقد رفض القاضي هذا الرأي واعتمد في ذلك على دليلين :

(1) أن كل كلام يفنى ولا يبقى

(2) أن قول أبي علي « إن القارئ لكلام غيره لو كان ذلك فعله لأمكنه أن يفعل مثله » غير صحيح لأن الفاعل قد يفعل الشيء على وجه الاحتذاء أو المحاكاة وإن لم يتمكن من فعل مثله على وجه الابتداء . فالصبي الذي لا يعرف الكتابة قد تنقط له الحروف فيتمكن من الكتابة فتكون الكتابة فعله لكن على وجه الاحتذاء أما أن يفعل مثله في الابتداء فإنه عاجز عن ذلك (41) .

وقد خالف أبو هاشم أبا علي في هذا الموضوع . فأبو هاشم يرى أن القارئ لا يسمع منه إلا ما يفعله والقراءة هي المقروء . فما نسمعه من قارئ القرآن هو فعل القارئ (41) . أما الكتابة عنده فهي أمانة الكلام ويستحيل أن تكون كلاماً في الحقيقة . وقد استدلل أبو هاشم على ذلك بحجج كثيرة منها :

(1) أن الكلام المسموع يحتاج إلى محل . وكل حرف من حروف الكلام المسموع يحتاج إلى بنية ومخرج بخلاف ما يحتاج إليه الحرف الآخر . فلو وجد الكلام مكتوباً مع الكتابة لاحتاجت الحروف المكتوبة إلى أبنية مختلفة كما يحتاج إلى ذلك الكلام المسموع . والحقيقة أن ما يحتاج إليه الرأى مثل ما يحتاج إليه الزاي في الكتابة العربية والرأى في العربية تحتاج إلى خلاف ما تحتاج إليه في كتابات أخرى حيث أن الصيغ تختلف . فالكتابة هي إذن أمانة الكلام ولا يوجد بها كلام مثل ما يوجد بالصوت (43) .

(41) المغني : ج 7 ص 190

(42) المغني : ج 7 ص 191

(43) المغني : ج 7 ص 198

ولخص القاضي رأيه في هذا الموضوع قائلا : « ولسنا نعلم بهذه الطريقة كون ما نسمعه منه عليه السلام كلاما له سبحانه لأن الحكاية عندنا غير المحكي وإنما نعلم بذلك أن المحكي كلامه عز وجل » (44) .

2) القرآن خادث

إن الكلام صفة من صفات الحي وقد انقسم المسلمون في ما يخص صفات الله . فالأشاعرة يقولون « إن الباري تعالى عالم بعلم قادر بقدره . . . وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى لا يقال هي هو ولا هي غيره » و « الدليل على أنه متكلم بكلام قديم ومريد بإرادة قديمة أنه قد قام الدليل على أنه تعالى ملك والملك من له الأمر والنهي . فهو آمر ناه . فلا يخلو إما أن يكون أمرا بأمر قديم أو بأمر محدث . وإن كان محدثا فلا يخلو إما أن يحدثه في ذاته أو في محل . ويستحيل أن يحدث في ذاته لأنه يؤدي أن يكون محلا للحوادث وذلك محال . ويستحيل أن يحدثه في محل لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفا ويستحيل أن يحدثه لا في محل لأن ذلك غير معقول . فيتعين أنه قديم قائم به صفة له » (45) .

وخلافا لذلك يقول المعتزلة أهل التوحيد « هو عالم بذاته قادر بذاته . . . هي صفات قديمة ومعان قائمة به لأنه لو شاركتها الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركتها في الالاهية واتفقوا على أن كلام الله محدث مخلوق في محل » (46) .

فالمعتزلة يرون إذن أن الله قادر لذاته عالم لذاته . . . ولكن إلى جانب هذه الصفات القديمة هناك صفات أخرى « يصح أن يكون عليها فيما يعد »

(44) المغني : ج 7 ص 60

(45) الملل والنحل : ج 1 ص 95

(46) الملل والنحل : ج 1 ص 44

فالله قادر على أن يكون فاعلا بعد أن لم يكن . فهو يوصف بأنه متكلم عندما يفعل الكلام (47) .

فصفة الكلام عند الله حادثة . وقد أتى القاضي بنوعين من الأدلة لإثبات حدوث القرآن .

أ - الأدلة العقلية : هذه الحجج تستند إلى ما بينه من صفات وسنن للأفعال بوجه عام وللفعل الكلام بوجه خاص .

فقد استدل على أن الله ليس متكلماً لمعنى وليس متكلماً لنفسه فالقديم لا يوصف بالكلام إلا اذا تكلم ولا يضاف إليه الكلام إلا من حيث فعله (48) وشأنه في ذلك شأن العبد . فالله لم يتكلم في الأزل حيث أن المخلوقات حادثة ولم يوجد في الأزل من يمكن أن يستفيد من كلامه فإذا ثبت أن الله متكلم لأنه فعل الكلام لا لأنه متكلم لمعنى أو لنفسه وجب كون كلامه حادثاً . ومن ناحية أخرى فإن الفاعل يتقدم فعله فهو يحدثه بحسب قصده ودواعيه .

ثم إننا نجد في القرآن الأمر والنهي والخبر . والكلام يقع على هذه الوجوه والصفات بالفاعل وبإرادته وليست هذه الصفات راجعة للجنس فالكلام يكون أمراً ونهياً وخطاباً لوقوعه على بعض الوجوه بقصد القاصد وإرادته . فإذا ثبت أن الإرادة حادثة وأنها فعل يحدثه الفاعل تبعاً لمراده وجب أن يكون كلام الله حادثاً .

وإذا استنتج القاضي من وجود الأمر والنهي والخطاب في القرآن أن كلام الله وقع على وجوه وصفات متعددة فإن الأشاعرة لم يروا في ذلك تعدداً فكلامه

(47) المغني : ج 7 ص 136

(48) المغني : ج 7 ص 91

فعل الكلام من خلال كتاب الأغاني في أبواب التوحيد للقاضي عبد الجبار 71

واحد هو : أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعد . وهذه الوجود ترجع إلى اعتبارات في كلامه لا إلى عدد في نفس الكلام (49) .

ويرى القاضي من ناحية أخرى أن تجويز وجود كلام قديم من جنس الكلام الذي نعرفه في الشاهد يؤدي إلى إمكانية وجود أجسام قديمة من جنس الأجسام التي ندرکہا في الشاهد . وإذا جاز أن توجد هذه الأجسام فقدنا الطريقة التي مكنتنا من الاستدلال على وجود الله وصفاته ومنها الكلام (50) .

ثم إن الكلام لا يكون إلا حروفاً وأصواتاً مقطعة ومنظومة . وهو عرض فان وهو لا يبقى إلا وقتاً واحداً وهو يحتاج إلى المحل والمحال حادثه فالكلام لا يكون إلا حادثاً مثلها (51) .

ب - حجج عقلية : يعتمد القاضي على بعض الآيات القرآنية لبيان حدوث القرآن . وهو يفسر هذه الآيات بالاعتماد على ما عرضه من صفات الفعل فالآية « أكبر كتاب أحكمت آياته » (52) تدل على أن القرآن غير قديم .

فالإحكام صفة يكون عليها الفعل بالفاعل الذي يحدثه إذا كان هذا الفاعل عالماً وكذلك إذا وصف القرآن بأنه مفصل وبأنه عربي فإن الفاعل هو الذي أحدثه على وجه مخصوص (53) .

(49) الملل والنحل ج 1 ص 96

(50) المغني : ج 2 ص 85

(51) المغني ج 7 ص 84 - 85

(52) سورة هود - 1

(53) المغني : ج 7 ص 88

ويأتي القاضي بحجج من نوع ألسني وقد جاء بها عندما استعرض بعض شبهات الخصم لدحضها فقد حاول الخصم بهذه الشبهات أن يبين أن الرأي المعتزلي باطل بإظهار ما ينطوي عليه من تناقضات فقد قال الخصم « لو كان القرآن مخلوقا وفيه « الله الرحمان الرحيم » لأدى ذلك إلى القول بأن الله مخلوق لكن الله قديم فيجب القول إذن أن القرآن من صفات الله القديمة والخصم يعتمد في هذه الشبهة على أن الإسم هو المسمى . ومعلوم أن علماء الكلام والنحاة قد اختلفوا في هذه القضية . ففي حين يرى البعض وخاصة أهل السنة أن الإسم هو المسمى يرى المعتزلة أن الإسم ليس المسمى (54) . فالسني يرى أن كلمة الله هي الله . وحيث أن الله قديم فالقرآن الذي يذكره لا يكون إلا قديما .

فيفند القاضي هذا الرأي قائلا إن القرآن ليس الله وإنما فيه قولنا الله الذي هو إسم منظوم من الحروف وهو باللغة العربية وننطق به ونكتبه ونحوه وليس كذلك حال « المسمى » بقولنا الله لأن كل الصفات التي ذكرناها في خصوص الإسم تستحيل عليه ثم إننا نجد في القرآن أسماء أخرى مثل أسماء الحيوانات وهي حادثة فلا يمكن إذن أن نثبت بها قدم القرآن (55) .

ويستدل القاضي على حدوث القرآن بحجة أخرى من النوع الألسني فالله لا يتكلم إلا ليفيد من مخاطبه ويكلفه من عبادته . ولا يكون كلامه مفيدا إلا إذا تقدمت عليه المواضع من قبل بعض العققلين الذين يضعون الألفاظ ويتفقون على دلالتها .

فالقرآن لا يمكن إذن إلا أن يكون حادثا (56) .

Greek elements P.154 — 156 (54)

(55) المغني ج 7 ص 164 - 165

(56) المغني ج 7 ص 92

73 فعل الكلام من خلال كتاب الأغاني في أبواب التوحيد للقاضي عبد الجبار

والخلاصة أن الله متكلم وهو متكلم لأنه فعل الكلام لا لأنه متكلم
لنفسه فقد أحدث الكلام عندما أراد أن يخاطب العباد بعد أن خلقهم .
فالقرآن الذي هو كلامه حادث وهو حكاية لكلام الله والحكاية ليست
المحكي .

الطاهر المظفر

مراجع البحث

- 1) القاضي أبو الحسن عبد الجبار (320 - 415 هـ) : المعني في أبواب التوحيد
 ج 6 - أ - الإرادة . تحقيق الأب ج . ش قنواي - القاهرة - د . ت .
 ج 6 - ب - التعديل والتجوير ، تح . أحمد فؤاد الأهواني ، القاهرة 1962 .
 ج 7 خلق القرآن قوم نصه ابراهيم الأبياري ، القاهرة 1961 .
 ج 8 - المخلوق تح - توفيق الطويل - سعيد زائد القاهرة 1963 .
 ج 9 - التوليد تح - توفيق الطويل - سعيد زائد القاهرة 1964 .
 2) الشهرستاني (479 - 548)
 الملل والنحل : تحقيق محمد سيد الكيلاني ، القاهرة 1381 هـ - 1961 م .